الأمم المتحدة

A/AC.257/L.2

الجمعية العامة

Distr.: Limited
1 June 2000
Arabic
Original: English

**اللجنة التحضيرية للحدث الحكومي الدولي الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية**
**الدورة التنظيمية المستأنفة**
٣١ أيار/مايو - ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٠
البند ٢ من جدول الأعمال
**الإعداد للعملية التحضيرية الموضوعية والحدث الدولي الرفيع المستوى**

**مشروع مقرر مقدم من المكتب**

# الإعداد للعملية التحضيرية الموضوعية والحدث الدولي الرفيع المستوى

**إن اللجنة التحضيرية،**

١ - **تحيط علما مع التقدير** بالتقرير الثاني للمكتب[(١)]؛

٢ - **ترحب** بالمشاورات التي أجريت مع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية التي ستؤدي إلى التوصل إلى طرائق مناسبة لمشاركة منظمة التجارة العالمية على الصعيد الحكومي الدولي في عملية تمويل التنمية؛

٣ - **تفوض** المكتب بمواصلة المشاورات مع صندوق النقد الدولي من أجل إبرام اتفاق مبكر بشأن الطرائق المناسبة لمشاركة الصندوق على الصعيد الحكومي الدولي في عملية تمويل التنمية؛

٤ - **تطلب** إلى المكتب أن يواصل المشاورات بشأن شكل الحدث النهائي ومكانه وتوقيته ومدته وتكوينه بشكل يتواكب مع تطور العملية، وأن يقدم توصياته إلى الدورة الموضوعية الأولى المستأنفة؛

---

(١) A/AC.257/8.

010600 010600 00-45924 (A)
*0045924*

٥ - **توافق**، بالاستناد إلى الفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ٥٤/١٩٦، على جدول الأعمال الأولي الموضوعي الوارد في مرفق هذا المقرر، على أن يكون مفهوما أن جدول الأعمال ذو طابع إرشادي وأنه قد يتغير بتطور العملية التحضيرية الموضوعية، بما في ذلك عن طريق الإفادة من المدخلات التي تقدمها الدول الأعضاء، والمشاورات الحكومية الدولية الإقليمية، وجميع أصحاب المصلحة المعنيين؛

٦ - **تطلب** إلى أمانة التنسيق عقد جلسات إحاطة دورية لأعضاء اللجنة التحضيرية بهدف إبلاغهم بالتقدم المحرز في إعداد الوثائق الموضوعية والحصول على آرائهم وتعليقاتهم في هذا الخصوص؛

٧ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يوفر للعملية التحضيرية وللحدث النهائي الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية جميع الموارد اللازمة، بطريقة تتناسب مع مستوى الحدث؛

٨ - **تقرر**، رهنا بالحصول على موافقة الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين، عقد دورتها الثانية في الفترة من ١٢ إلى ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠١، ودورتها الثالثة في الفترة من ٣٠ نيسان/أبريل إلى ١١ أيار/مايو ٢٠٠١؛

٩ - **تقرر** أن تستأنف دورتها الأولى في الوقت المناسب.

## مرفق

# جدول الأعمال الأولي

### تعبئة الموارد المالية (المحلية) (من أجل التنمية)

١ - تهيئة البيئة المحلية المواتية: المسائل المتصلة بشؤون الحكم؛ وسياسات الاقتصاد الكلي السليمة، بما فيها السياسات الضريبية وسياسات المدخرات الخاصة؛ والاحتياجات الخاصة لأفريقيا وأقل البلدان نموا، والدول النامية الجزرية الصغيرة، والبلدان النامية غير الساحلية، وبلدان العبور النامية، وغيرها من البلدان النامية، فضلا عن البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال وتواجه صعوبات خاصة في جذب التمويل من أجل التنمية.

٢ - تعزيز المالية العامة: وضع وإنفاذ نظم ضريبية فعالة ومنصفة؛ وزيادة تخصيص النفقات العامة لتنمية الهياكل الأساسية والتنمية الاجتماعية؛ وبناء القدرات والمساعدة التقنية.

٣ - تعزيز القطاع المالي المحلي: المسائل المؤسسية؛ والرقابة؛ والمواءمة بين المؤشرات والمعايير؛ ووضع أدوات مبتكرة؛ وإمكانية الحصول على الائتمانات الصغيرة؛ وبناء القدرات والمساعدة التقنية.

## تعبئة الموارد الدولية من أجل التنمية: الاستثمار الأجنبي المباشر وغيره من التدفقات الخاصة

٤ - زيادة تدفقات رؤوس الأموال الخاصة من أجل تمويل التنمية: تيسير التدفقات الخاصة، ولا سيما التدفقات الطويلة الأجل؛ وتوسيع الاستثمار الأجنبي المباشر ليشمل عددا أكبر من البلدان النامية، والبلدان والقطاعات التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، وزيادة الأثر الإنمائي لاستثمارات الشركات عبر الوطنية في البلدان النامية؛ وتحسين التدابير في البلدان المتلقية وبلدان المصدر للتخفيف من مخاطر التقلبات الشديدة في الأسواق المالية الدولية؛ وبناء القدرات والمساعدة التقنية.

## التجارة

٥ - زيادة التبادل التجاري لتمويل التنمية: ضمان وصول المنتجات ذات الفائدة التصديرية بالنسبة للبلدان النامية إلى الأسواق ومعالجة المسائل المتصلة بانخفاض الإيرادات العامة نتيجة تحرير التجارة؛ وتعزيز التعاون الإقليمي/التكامل من أجل توسيع نطاق التبادل التجاري على الصعيد العالمي؛ وبناء القدرات والمساعدة التقنية، بما في ذلك المساعدة في مجال المفاوضات التجارية وتسوية الخلافات؛ والاحتياجات الخاصة لأفريقيا، وأقل البلدان نموا، والدول النامية الجُزرية الصغيرة، والبلدان النامية غير الساحلية، وبلدان العبور النامية، وغيرها من البلدان النامية، فضلا عن البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال وتواجه صعوبات خاصة في جذب التمويل من أجل التنمية.

## زيادة التعاون المالي من أجل التنمية على الصعيد الدولي، عن طريق المساعدة الإنمائية الرسمية

٦ - زيادة المساعدة الإنمائية الدولية: إعادة تنشيط الالتزام بتحقيق هدف الـ ٠.٧ في المائة، بما في ذلك تجديد القيادة بالاستناد إلى أفضل الممارسات، وتحسين الدعوة، والسياسات الإعلامية السليمة التي تتصدى للاعتقادات الخاطئة وتميز بين المساعدة الإنمائية الرسمية من أجل النمو الاقتصادي وتمويل السلع العامة العالمية؛ وزيادة فعالية وكفاءة المساعدة الإنمائية الرسمية، عن طريق جملة أمور منها تعزيز الملكية وتنسيق أفضل المبادرات من قبيل إطار التنمية الشاملة، وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وورقة استراتيجية تخفيف حدة الفقر؛ والاحتياجات الخاصة لأفريقيا وأقل البلدان نموا، والدول النامية الجزرية الصغيرة،

والبلدان النامية غير الساحلية، وبلدان العبور النامية، وغيرها من البلدان النامية، فضلا عن البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال وتواجه صعوبات خاصة في جذب التمويل من أجل التنمية.

٧ - استكشاف مصادر مبتكرة لتمويل التنمية: التفكير في أدوات عالمية مبتكرة، بما في ذلك التعاون الضريبي وآليات تمويل السلع العامة العالمية؛ وزيادة مساهمة المؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف، ولا سيما البنك الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية في الابتكار في مجال التمويل دعما للتنمية؛ وتعزيز الشراكات الوطنية والدولية العامة/الخاصة.

## الديون

٨ - التصدي لتحديات الديون الخارجية: معالجة مشاكل ديون البلدان النامية، بما في ذلك حالات البلدان المثقلة بالديون والمسائل المتصلة بالمشاكل المعنوية المرتبطة بالديون؛ والنهوض بمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وتوسيع نطاقها؛ وتفادي عدم تكرار حدوث أزمات الديون، عن طريق جملة أمور منها التدابير الوقائية لتفادي الديون في القطاعين العام والخاص التي لا يمكن الاستمرار في تحملها؛ والمساعدة التقنية في مجال إدارة الديون.

## معالجة المسائل المنهجية: زيادة التماسك والتناسق بين النظم الدولية النقدية والمالية والتجارية دعما للتنمية

٩ - تحسين شؤون الحكم على الصعيد العالمي: مشاركة أوسع في صنع القرارات وإرساء القواعد؛ والمساءلة؛ والشفافية؛ والترتيبات الإقليمية؛ وتنسيق السياسات من أجل تحقيق نمو اقتصادي عالمي أكبر وأكثر إنصافا.

١٠ - تعزيز الهياكل الأساسية المالية الدولية لدعم التنمية: زيادة الاستقرار المالي؛ وتحسين القدرات في مجالات الإنذار المبكر، والوقاية، والاستجابة، في مواجهة الأزمات المالية، عن طريق جملة أمور منها تحسين شبكات السلامة الاجتماعية؛ والمسائل المتصلة بالسيولة وبالمقرض الأخير.

١١ - تعزيز دور الأمم المتحدة في تقديم المساعدة وإكمال الأعمال التي تضطلع بها المؤسسات الدولية ذات الاختصاص، النقدية منها والمالية والتجارية، وفقا لولاية كل منها، بهدف تحقيق الاتساق والتماسك دعما للتنمية.